

استراتيجيات إدماج المساجين من الإقصاء والتهميش إلى الإدماج والتأهيل

بلميلود محمد الأمين

أستاذ بقسم الشريعة والقانون

جامعة قسنطينة

و

غنية بلعربي

أستاذة كلية العلوم الاجتماعية

جامعة برج بوعرييج.

ملخص البحث:

لفهم إشكالية الاندماج التي ركزت بالأساس على العلاقة بين التمثلات الاجتماعية السلبية حول الآخر، هذه التمثلات التي تبرر الإقصاء والتهميش وتختزل صورة الآخر في بعض الأحكام السلبية حول أصله وإمكانياته وميولاته، لذلك لا يمكن لسياسة الاندماج أن تنجح في ظل استمرار هيمنة هذه المعتقدات الخاطئة التي تؤثر بشكل مباشر على الفرد الراغب في أن يدمج، وباعتبار السجن في الثقافة الجزائرية يعد مرتعا للفسادين والمنحرفين ومن يدخل إليه يحكم عليه بالتهميش، فقد تكون لدى السجناء «صدمة الإفراج وإدماجهم في المجتمع»، وأصبحت إشكالية الإدماج المهني والاجتماعي للسجين الجزائري لها انعكاسات على أنماط السلوك المختلفة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية، نظرا لارتباطها بسلم القيم الاجتماعية، من هذا المنطلق أردنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نسلط الضوء على مسألة تثار بصورة دائمة أو دورية لها علاقة بالفرد السجين سواء الذي هو نزيل بالسجن أو الذي خرج منه وهي ظاهرة " الإدماج المهني والاجتماعي " كظاهرة اجتماعية تعد من الإشكالات الاجتماعية التي تتطلب مواجهة واقعية من طرف الدولة بكل آلياتها وبرامجها من أجل التقليل من نسبة السجناء، إلى جانب تقديم خدمات التأهيل ما بعد الإفراج في ظل القوانين التشريعية التي تنص على إدماج هذه الفئة في المجتمع، والرغبة في أخذ مكانة كراشدين مسؤولين.

الكلمات المفتاحية: الاندماج، الإدماج المهني والاجتماعي، آليات المعاملة العقابية، التأهيل

Resume

Pour comprendre le problème de l'intégration, qui a porté principalement sur la relation entre les représentations sociales négatives à propos de l'autre, ces représentations qui justifient l'exclusion, la marginalisation et de réduire l'autre image dans certains des jugements négatifs sur son origine et de ses possibilités et Meulath, donc il ne peut pas être la politique d'intégration est de parvenir à la lumière de la domination continue de ces fausses croyances qui affectent directement à la personne qui veut être intégré, et comme une prison dans la culture algérienne est un terrain fertile pour la corruption et déviante et introduit l'a condamné à la marginalisation, peut-être parmi les prisonniers «libération de choc et de réinsertion dans la société», il est devenu la réinsertion professionnelle et sociale problématique des prisonniers algériens ses réflexions sur les modèles de comportement différent et social la morale et politique, en raison de l'association avec une échelle des valeurs sociales, à partir de ce point que nous voulons à travers ce document pour mettre en évidence la question soulevée en permanence ou périodiquement liés à chaque détenu, que ce soit un client en prison ou qui sortit de lui, un phénomène d ' «intégration professionnelle et sociale" comme un phénomène social Il est l'un des problèmes sociaux qui exigent le visage réaliste en l'état avec tous ses mécanismes et programmes afin de réduire la proportion de détenus, ainsi que des services de réadaptation assurant après la libération en vertu de la législation qui prévoit l'intégration de cette catégorie dans la communauté, et le désir de prendre une position en tant que fonctionnaires des adultes.

مقدمة:

إنه لمن الطبيعي أن يكون لكل بحث مشكلة أو موضوع ما وإلا ما كان ثمة حافز طبيعي يؤدي بالفرد إلى البحث والاستقصاء خصوصا في واقعنا الاجتماعي الراهن الذي أصبح الفرد فيه يعيش حالة من التغير السريع والمفاجئ على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي كسيرورة ملازمة لمراحل نموه المختلفة، والفرد السجين هو جزء من هذا الواقع المعيش يواجه العديد من الصعوبات بمجرد خروجه من السجن، إذ أصبحت طريقه إلى الاندماج مفروشة بالأشواك وبالنظرة الدونية للأفراد، فلا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية يخلو من وجود أفراد كانوا نزلاء بزنانات عقابية

، إلا أن الفرق يظهر في طبيعة نظرهم وتعاملهم مع هذه الفئة فلكل خصوصيته التاريخية والحضارية ومنظومة من القيم والمعايير الاجتماعية التي تحكم تصرفات الأفراد .

ولا طالما عانت هذه الفئة الاجتماعية من الإقصاء والتهميش إذ أصبح السجين يعتبر إشكالا اجتماعيا وسوسيولوجيا قائم الذات يستوجب البحث والتحليل نظرا لكونه يشمل ذلك العنصر البشري المهمش والمقصي والمعزول من ناحية، والقادر على الإبداع والإنتاج من ناحية أخرى . ولكن حديثا تغيرت هذه النظرة السلبية بعض الشيء لهذه الشريحة الاجتماعية ومن هنا تتجلى لنا المفارقة لذلك وقع التركيز على هذه الفئة الحساسة من خلال هذا البحث بالتركيز على كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال، واستخدام كل السبل لإخراجهم وانتشالهم من دائرة الإقصاء والتهميش من خلال توفير آليات واستراتيجيات الإدماج والتأهيل لذا فمن هذا المنطلق أردنا من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الأسئلة التالية:

كيف يستطيع هذا الفرد السجين من فرض وجوده وإثبات ذاته في هذا الواقع المعيش؟ وكيف ساعدته استراتيجيات الإدماج والتأهيل من فك قيود الإقصاء والخروج من بوتقة التهميش؟ وفيما تتمثل ملامحها؟

وإلى أي مدى يمكن أن تتحقق عملية الإدماج المهني والاجتماعي للمساجين في ظل التغيرات الحاصلة ؟ وهذا السؤال يمكن أن يتفرع عنه عدة محاور أهمها:

- ما مفهوم الاندماج ؟ وما المقصود بالاستراتيجيات أولا؟ واستراتيجيات الإدماج والتأهيل ثانيا؟
- ما هي إستراتيجية الدولة الجزائرية في تحقيق الإدماج المهني والاجتماعي في ظل التحديات الراهنة ؟

- فيما تتمثل أساليب وآليات المعاملة العقابية المطبقة في الوسط المغلق وخارجه؟

المقاربة المفاهيمية:

1- مفهوم الاستراتيجية:

نجد أن "وارن بينس" يعرفها هي " أفعال" أي دلالة تنظيم أو بنية وسائل متعددة متبناة من قبل عون أو أعوان التغيير القصدي العقلاني لتحقيق أهداف معينة.

أما بالنسبة ل" ليفين" فالإستراتيجية هي مقارنة التغيير، بمعنى أنها تمثل الكيفية التي سيبصر بها الأعوان مشكل التغيير الاجتماعي أي أن العون يختبر المنظومة الاجتماعية التي ضمنها يتدخل لإحداث التغيير.

إذا الإستراتيجية في مفهومها العام ماهي إلا إطار موجه لأساليب العمل ودليلا يرشد حركته وفي ضوء هذا المفهوم صيغت مكونات استراتيجيات إدماج وتأهيل المساجين.

2- مفهوم الاندماج:

يتضمن الاندماج معاني عديدة تدل على التوحد والانصهار وهي معاني تناقض العزلة والصراع والانقسام والتناقض كما يطرح مفهوم الإدماج في علاقة بالسيادة قاطعا مع كل احتمالات الإقصاء والتهميش .

2-1- الاندماج من وجهة علم النفس الاجتماعي: يعني النظر إلى الإنسان كوحدة نفسية جسمية لا تتجزأ⁽¹⁾

2-2- الاندماج الفيزيولوجي: ويعبر عنه بالتكامل العضوي وهو تناسق نشاطات عدة أعضاء لتأدية عمل معين.

2-3- الاندماج البسيكولوجي: وهذا النوع من الاندماج يعبر عنه في علم النفس الاجتماعي بالتجاذبات والتفاعلات والميول بين مختلف مجموعة معينة ، بحيث تبدوا هذه المجموعة في تكاملها أو تناسقها كوحدة نفسية جسمية لا تتجزأ

2-4- الاندماج الاجتماعي: وهو الذي يتكامل فيه أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤديونها لبعضهم البعض مثل تلك مثل تكاثر أعضاء الجسد السليم في أداء وظائفها ، وبعبارة أخرى يمكن أن نعرفه بأنه الإدغام ، أو هو تماثل واتساق في الفكر والعمل بين المواطنين فالاندماج يكون برغبة ذاتية داخلية من المندمج ، بحيث تجعله هذه الرغبة سرعان ما ينسجم مع المجموعة ، فيعاضدها بكل جهده فيما تسعى إليه وترغب فيه.

ويعرف الإدماج على أنه "انضمام جماعات أو زمرة ذات أهداف متجانسة إلى حد ما إلى بعضها البعض ولكن توجد بينها بعض الفروقات المتعلقة بأساليب قادتها، وقد يكون الاندماج مؤقتا لمواجهة حالة طارئة"⁽²⁾. كما عرفه أحمد زكي بأنه "المزج بين وحدتين أو أكثر مع بعضها البعض، وفي ميدان الإدارة أو التنظيم يتم الإدماج بين الجمعيات والمنشآت أو غيرها حيث تصبح منظمة واحدة"⁽³⁾

كما يستعمل بعض الباحثين مصطلحات أخرى معادلة للاندماج منها: التلاؤم والتوافق والتكيف والتكامل.

و إذا كان الإدماج يقصد تأهيل الأفراد بشكل يسمح بإمكانية إحداث التكيف المطلوب مع المجتمع فإن مصطلح إعادة الإدماج هو من المصطلحات التي أدمجت في حقل علم الاجتماع منذ ربع قرن تقريبا⁽⁴⁾، وهو بذلك مفهوم حديث ويقصد به إحداث بعض التغيرات على بيئة و محيط الفرد لتحقيق التكيف الاجتماعي.⁽⁵⁾

وإجمالاً يمكن القول بأن الإدماج هو عملية إدخال جزء في الكل، أي أن تنصهر مجموعة صغيرة في مجموعة أكبر لتكوين مجموعة موحدة.⁽⁶⁾

3- مفهوم الإقصاء والتهميش :

لا طالما اقترن مفهوم الإقصاء بمفهوم التهميش في البحوث الاجتماعية السوسيولوجية المعاصرة والإقصاء الاجتماعي هو معضلة مطروحة على المجتمعات المعاصرة تنجم عنها عواقب وخيمة، والفرد المقصي هو الفرد الذي يعيش على الهامش أما عبارة الهامشية أو التهميش فكانت تبرز من حين لآخر في بعض كتابات المؤرخين،⁷ لكن العبارة لم تتخذ بعدا علميا إلا مع علم الاجتماع وبالتحديد مع مدرسة شيكاغو في فترة ما بين الحربين. وحاول رواد هذه المدرسة صياغة مفهوم التهميش أو الهامشية الاجتماعية انطلاقا من الأخذ عن الهوية والصراعات المترتبة عنها،⁸ فأشاروا بالتالي إلى أن ظاهرة التهميش هذه تلغي التماثل الكلي مع هذه الثقافة أو تلك التي ينتمي إليها الغريب، فيصبح بالتالي المهمش هو ذلك الذي لا يعتبر فعليا موجودا لا بالداخل ولا بالخارج،⁹ وهذه الوضعية تحرمه من الإحساس بالتآلف والتآزر ولا تخول له بالتالي بالإدماج أو بالاندماج الكلي أو حتى الجزئي في عالم آخر يتميز معه ثقافيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.¹⁰

4- مفهوم الإدماج والتأهيل:

الإدماج: هو أن يعيش السجين عيشة آمنة في كل مكان يتواجد فيه، وأن يشعر بوجوده وقيمه كعضو في أسرته وعدم شعوره بالعزلة والاغتراب داخل المجتمع. **التأهيل :** إن مصطلح "التأهيل" هو عبارة عن عملية إعادة تكيف الإنسان مع بنيته أو إعادة الإعداد للحياة، فإذا كان اختلال تكيف الإنسان مقتصر على الناحية الطبية¹¹ فإنه يحتاج إلى "تأهيل طبي"، أي استعادة ما يمكن توفيره له من قدرات بدنية مثل حالات بتر الأطراف،¹² أما إذا كان الإنسان في حاجة إلى إعادة تكيف من الناحية النفسية فإنه يحتاج إلى "التأهيل النفسي"، حيث يتناول "الأخصائي النفسي" بالتعاون مع "الأخصائي الاجتماعي" أو "أخصائي التأهيل" في أغلب الحالات¹³

5- الشروط الموضوعية للإدماج والاندماج:

يكون تطبيق الإدماج في الغالب ساريا على الخارجين عن القانون وعلى القصر، وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والمحوسين، ومن الشروط الموضوعية لإدماج هؤلاء وغيرهم:¹⁷

5-1- تأهيل المؤسسات الإصلاحية تأهيلا يجعلها قادرة على القيام بمهامها، بحيث تكون طريقة إعادة الإدماج في الإصلاحية أقرب إلى الرعاية منها إلى العقوبة.

5-2- ومن الشروط الموضوعية توفير الإعانات المادية للذين يزعم إدماجهم، وفتح المشاريع لهم ولا يكون هناك إدماج فعلي إلا بإعطاء الفرد دورا في الحياة الاجتماعية، بحيث يجعل له ذلك مكانة تشعره بأنه فاعل في بناء المجتمع وبقائه.

5-3- إقرار إعلام نزيه، وحرّ يكون له الدور الفاعل في جذب المندمجين.

4-5- تطبيق المنظومة القانونية على كلّ الفئات مهما كان موقعها في الهرم الاجتماعي تطبيقاً حقيقياً نزيهاً، وذلك لتحقيق عدالة القضاء من ناحية، والبرهنة على ثبات القانون على الحق من ناحية أخرى.

5-6- الدّاعي إلى ذلك كلّهُ هو أن لا يتوهّم أيّ فرد في المجتمع أنّه بإمكانه أن يخرج عن القانون ويمرّ بدون عقوبة ، إذ أن خروج الفرد عن القانون دون أن يعاقب من شأنه أن يشجّع ويشجّع غيره على عدم الاندماج .

5-7- و من شروط الإدماج الأساسيّة داخل المجتمع توفر شروط السّلام الاجتماعي بين طوائفه ومكوّناته، ولا يكون ذلك ممكناً إلّا بوجود التّسامح بين مختلف المتعاشين.

6- استراتيجيات إدماج المساجين :من الإقصاء والتهميش إلى الإدماج والتأهيل:

1-6- السجين وظاهرة التهميش :

لقد ارتبطت ظاهرة التهميش والإقصاء لفئات عديدة من المجتمع من بينهم المعاق، ومرضى السيدا والمساجين، وقد أدى إطلاق شيوع التسميات السلبية للمساجين بين عامة الناس إلى آثار وخيمة، مما ترتب عن ذلك انخراط مكائهم وشعورهم بالنقص وبالذونية حتى أن أسر هؤلاء المساجين كثيراً ما شعروا بالخزي والعار بسبب واحد أو أكثر من هؤلاء المساجين المهمشين¹⁸، فظاهرة التهميش هذه تحطم مساعي تحقيق الاستقلالية الذاتية في وسط هذه الفئة، فلا يتحقق استقلالهم المادي والاقتصادي وبالتالي تكوين مستقبلهم ، و تغلق كل الأبواب في وجه توظيفهم وهذا يعود لترعة الإقصاء التي تلاحقهم.

فحتى إن توفرت الكفاءة في هؤلاء الأشخاص يتم اعتبارهم غير قادرين على العمل وليسوا فاعلين اجتماعيين ومكانهم الطبيعي هو العزلة وبالتالي الهروب من هذا الواقع وفسح المجال للعزلة والاعتراّب، ومن هنا جاءت الفكرة للحد من ظاهرة تهميش المساجين فلم تعد مسألة السجين مجرد رعاية هذه الفئة وإعادة تأهيلهم فحسب بل ينبغي النظر إلى هذه الفئة بوصفهم طاقة بشرية فعالة ومنتجة إذا ما توفرت لها سبل واستراتيجيات الإدماج والتأهيل.

لذا لا ينبغي للعملية الإصلاحية التربوية التأهيلية التي تستهدف السجين وما يتبعه من تعبئة للمهارات واستصفاء للمواهب أن تكون من اختصاص إدارة السجن لوحدها، بل لابد من إشراك الخطباء والوعاظ والنشطاء الحقوقيين والأساتذة والمربين في تخصصات عدة التي من المؤكد جدا لو أن هذه الطريقة الاحتضانية اتسعت لسُدّت خطى أفواج من السجناء

2-6- السجين و استراتيجيات الإدماج:

إن الاهتمام بقضايا المساجين ودراسة استراتيجيات وسبل إدماجهم وتأهيلهم قد تظهر حضاريا بامتياز ونظرا لكونه يعكس تلك العلاقة الجدلية والحقيقية بين الفرد والمجتمع ولا يمكن لهذه العلاقة

أن تتعمق ويكتب لها الاستمرارية إلا من خلال إدماج الإنسان السجين في الوسط الذي يعيش فيه، لكن بالمقابل ينظر إلى عملية إدماج السجين بالعملية المعقدة كونها تستند إلى عملية تأهيل مسبق أكثر تعقيدا بل أن نقل أن " التأهيل والإدماج" 19 من التنظير إلى التطبيق يحدد وفقا لشروط اجتماعية وثقافية وتربوية وقانونية واقتصادية غاية في الدقة.

ولكن السؤال المطروح هنا هو كيف تتم عملية التكيف الاجتماعي لهذه الفئة من خلال استراتيجيات الإدماج والتأهيل؟

إن استراتيجيات الإدماج هو مفهوم في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي فمن الضروري إدماج الفرد السجين مع الأفراد سويا لكي لا يشكوا من النقص والحرمان، فالسجين فاعل اجتماعي يمكن أن يكون له دورا إيجابيا وفعالا في المجتمع إذا ما أعطيناها فرصة إبراز القدرات والمهارات اللازمة في عملية الإبداع. بمختلف أنواعه وفي مختلف الاختصاصات 20، فإستراتيجية الإدماج هي بمثابة الخلاص الأساسي للعلاج والوقاية لأنه يحتاج إلى أوجه الرعاية من خلال منظور الإدماج والتأهيل حتى يتسنى له الحصول على الاحترام و التقدير المجتمعي وحتى يتسنى له العيش داخل النسق الاجتماعي الكلي.

إن هذه الفئة تحتاج بالفعل إلى مساعدة ورعاية مع تكفل خاص من طرف أفراد المجتمع سواء كان ذلك من طرف المؤسسات والمراكز والمدارس المتخصصة التي تنشئها الدولة أو من طرف الأسرة أو من طرف المحيطين.

والتي تندرج ضمن هدف عام ألا وهو تحقيق الإدماج المهني والاجتماعي لهم بفضل تكييفهم الذاتي في مرحلة أولى والنفسي والاجتماعي في مرحلة ثانية، أي جعلهم يدركون ذواتهم ويقرونها ويحققون استقلاليتهم، ويكونوا قادرين على التواصل الاجتماعي مع مختلف أفراد المجتمع، ولهذا الغرض أنشأت لهم مؤسسات ومدارس خاصة بهم لتأهيلهم من خلال ما يعرف بالتربية الخاصة والتأهيل المهني والاجتماعي لهذه الفئة.

6-3- السجين واستراتيجيات التأهيل 21:

إن عملية التأهيل المهني هي سلسلة متتابعة من الخدمات المصممة كي تنقل السجين نحو هدف التشغيل في مهنة ذات فائدة وكسب ويشكل التدريب المهني جزءا أساسيا وهاما في عملية التأهيل، بمعنى تعليم المساجين أكاديميا حسب قدراتهم، وتزويدهم بالمهارات الأكاديمية اللازمة والتي تفيدهم في حياتهم العملية 22).

كما حظي هذا الموضوع بعناية خاصة وتجسد ذلك في توفير القاعدة التشريعية الملزمة من جهة، وفي اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى توفير فرص الإدماج من جهة أخرى وترسيخ حق هذه الفئة في المعرفة والإعلام لمزيد استغلال تكنولوجيات الاتصال والتواصل الحديثة وتيسير وصولهم للخدمات وتحقيق استفادتهم مما تتيحه وسائل الثقافة الرقمية من أبعاد إدماجية 23 .

7- دمج وتكوين السجناء

إن دمج السجناء في المجتمع بعد الإفراج عنهم، لضمان عدم عودتهم من جديد إلى الزنانات هدف يأتي بشاره تدريجياً ، ويكفي الحديث عن كسر القيود التقليدية لمصطلح "مسجون" لتصبح كلمة نزيل المعنى الحقيقي لكل من يدخل المؤسسات العقابية، حيث تضمنت "أنسنة السجون 24" ، المبدأ الذي تركز عليه منظومة إصلاح العدالة، لمئات الآلاف من المساجين حياة كريمة، صحية، وسلسلة في العودة للحياة الاجتماعية والعملية، ولأن الحديث عن كل هذه المعطيات كان ضرباً من المستحيل قبل سنوات كان من الضروري تضافر جهود عدد من قطاعات الدولة كشكل من أشكال التحضير لتقبل الواقع والتفكير في كيفية العودة إلى أحضان المجتمع عن طريق التخلص من الأحقاد والضغائن وتعلم ما يفيدهم مستقبلاً بعد مغادرتهم عالماً يجب أن يلعب دوره الفعلي في الإصلاح، إن السجن حتى وإن كان يعرف على أنه مؤسسة عقابية إلا أنه يعد أيضاً مؤسسة إصلاحية تعمل على إصلاح فئات معينة من المجتمع ومن ثم تسهيل إعادة إدماجهم فيه.

8- دور الجزائر في إدماج المساجين :

بالتنسيق بين جهود كل من وزارة العدل والمديرية العامة لإدارة السجون في إصلاح المنظومة العقابية، سعت دائرة الجهات العاملة على تحضير المحبوسين لمواجهة تحديات المجتمع لدى الإفراج عنهم حيث تقوم هذه الأخيرة ومنذ سنة 2003 بالاحتكاك بهم من خلال برنامجها الخاص لإعادة إدماج المساجين 25 والتي تمكنت من إعادة إدماج الآلاف منهم (نساء ورجال) بحيث تلقوا تكوينات مختلفة أثناء فترة العقوبة، وعند تسريحهم وفرت لهم سكنات و مناصب شغل لدى الخواص، وهناك من وظيفوا في البلديات ودور الشباب بالاستفادة من الشبكة الاجتماعية. إن الهدف الرئيسي من هذا المشروع يعتبر أساساً عملية تعنى بالعمل التنشيطي على مستوى السجون وخارجها من أجل تحسيس المساجين بفعاليتهم في المجتمع كمواطنين صالحين ونافعين لأنفسهم أولاً وللمجتمع ثانياً.

26 وفي عام 2005 صدر تشريع في الجزائر يلزم السجون بتقديم برامج تعليمية لتزلائها منها برامج لمحو الأمية.

لذا فقد كشفت مصادر علمية بوزارة العدل الجزائرية أن أكثر من 2355 محبوس جزائري ترشحوا لامتحانات شهادة البكالوريا موزعين عبر 35 مؤسسة عقابية نهاية السنة الجارية 2013 وبلغ معدل النجاح 67 بالمئة.

وأضافت ذات المصادر بأن 1850 ناجح في شهادة التعليم المتوسط وأرجع المدير العام لإدارة السجون وإعادة إدماج المحبوسين، مختار فليون، في تصريح لـ "الخبر" بأن ارتفاع عدد الناجحين

في هذه الامتحانات يرجع إلى القناعة الراسخة التي تولدت لدى المحبوسين مفادها "أن النجاح في الدراسة أو التكوين مفتاح لإعادة الإدماج في المجتمع، هذا أولا، وثانيا الاستفادة من تخفيف العقوبة"، إن مجتمعنا اليوم أصبح لا يتقبل السجن أبدا وتبدأ عملية إدماج السجين قبل مغادرته لأسواره من خلال مصالح التأهيل وإعادة الإدماج التي تعمل على تهيئة جو تربوي نفسي يسهل قضاء فترة الاعتقال. كما يحاول المتدخلون حل بعض المشاكل العائلية أو الاجتماعية كي يحس المفرج عنه بالاستقرار على الأقل داخل البيت، لأن مشروع إعادة إدماج التزيل عن طريق التأهيل المهني يهدف بالأساس إلى معالجة بعض المشاكل الاجتماعية التي تكون لها انعكاسات سلبية قبل الإفراج، وحسب الباحث الاجتماعي إدريس آيت لحو²⁷، "تقبل السجين داخل المجتمع مرتبط بثقافة الفرد وبمعايير الاجتماعية، وبالتالي فهو رهين بتحويلات اجتماعية عميقة داخل المجتمع الجزائري، ولهذا يطرح آيت لحو تساؤلا حول مدى توفر الشروط الاجتماعية والنفسية والرمزية داخل المجتمع الجزائري حتى يأخذ بجدية قضايا إدماج السجناء السابقين؟ شروط لن تتوفر حسب رأيه إلا بالرجوع إلى المخيلة الثقافية الجماعية السائدة ويستطرد الباحث الاجتماعي موضحا "من الضرورة تتبع مسار السجين قبل أن يدخل السجن، ثم في السجن، ثم بعد قضاء فترة العقوبة. أكاد أقول أن الأمر سيستحيل إذا لم تتوفر هذه الشروط المرتبطة بمفهوم "الإدراك الكلي". مؤكدا أنه "إذا كان المجتمع يرفض السجن كمؤسسة فبالتالي، من البديهي القول إنه يرفض السجين أيضا".

وهنا يوضح "آيت لحو" أنه في الجزائر يوجد فراغ فيما يتعلق بالمؤسسات المجتمعية التي تساعد السجين على الاندماج، لأن المجتمع المدني حسب نظريته هو الذي يسهل حياة السجين ويمكن من خلق جسور تواصل بين السجين وأسرته، ومساعدته على إيجاد التوازن النفسي. وكذلك إقناع السجين بالكف عن السلوكات الشاذة لديه التي أدخلته إلى السجن".

أسباب عدم الاندماج: إن بيئة السجن وظروفه الاجتماعية والثقافية التي يتم فيها تلاقح للانحرافات الإجرامية، هذه الوجوه النفسية والاجتماعية من الصواب لا تنكر، ولكن ما يعيننا ونحن في حديثنا عن الإدماج وخطته الإصلاحية هو معرفة وجه أساسي من الصواب في المسألة. ذلك أن من بين الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الانحراف والانغماس في مستنقع الجهل والرديلة انحراف الإدارة السجنية عن الوجهة الصحيحة للوظيفة التربوية والتعليمية، وانشغالها بصغائر الأمور وتزوين الواجهة.

وقد تظل أي خطة قاصرة، مهما تنوعت قوانينها المنظمة ومراسيمها التطبيقية، ما دامت الجهة المركزية الحالية التي تدير السجون مستلبة الذات، ذات نمط تربوي استهلاكي. فإذا كان نداء

السجين إلى الإدماج والتأهيل غريبا عن سمعه، ولا يجد صدى في نفسه، فينبغي اتمام مضمون الخطة الإصلاحية وبعثها المزيف الذي تمج الفطرة صوته، لبعده عن أصول الفطرة الإنسانية.28)

ولعل التجربة النرويجية خير دليل على إعطاء أولوية فائقة في مجال رعاية المساجين داخل السجن وخارجه من خلال إستراتيجية الإدماج والتأهيل حيث وفرت لهذه الفئة فرصة التكامل الاجتماعي ابتداء من المرحلة التي يدخل فيها السجن إلى غاية خروجه إلى التأهيل المهني.

8 - أساليب إعادة التربية و الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

مادام أن الإنسان و نتيجة للعوامل العضوية و النفسية و للمؤثرات و العوامل الخارجية يكون مجبرا على ارتكاب الجريمة ، و بالتبعية تستوجب إنزال تدبير احترازي لدرء الخطورة الكامنة في شخصه و هو تدبير يتجرد من الإيلام الذي تتميز به العقوبة ، إلى فكرة الدفاع الاجتماعي التي نادى بها "جراماتيكا و انسل" و التي مفادها تأهيل الشخص المنحرف بالشكل الذي يتكيف به مع الجماعة عن طريق انتزاع دوافع الشر من نفسه و استعادته أخلاقيا و اجتماعيا 29، و هذا استنادا إلى فكرة التضامن الاجتماعي في تحمل المسؤولية عن الجريمة التي لم تعد مجرد واقعة فردية يتحملها الجاني بمفرده ، بل ظاهرة اجتماعية يتحمل المجتمع قسطا من المسؤولية في وجودها لما فيه من ظروف و متناقضات دفعت أحد أعضائه إلى السلوك المنحرف، لذا يقع واجب عليه بإعانة المحكوم عليه على إعادة اندماجه في المجتمع (1و تهذيب الجرم و إصلاحه و تقييمه حتى يكون أهلا للاندماج في المجتمع وعلى صعيد الهياكل و الموارد البشرية و تجسيدها لسياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين 30 ، تم إطلاق برنامج بناء مؤسسات جديدة مصممة بما يتفق و المعايير المطلوبة في مجال حقوق الإنسان إضافة إلى إعادة تكوين برنامج تكوين موظفي إدارة السجون بما يتماشى و متطلبات المعاملة العقابية الحديثة في إطار عصنة التسيير الإداري و المالي للمؤسسات العقابية و ترقية النشاطات التربوية و الصحية و النفسية للمحبوسين قصد تحضيرهم لإعادة إدماجهم اجتماعيا.

8-1- أساليب و آليات إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين في ظل القانون 04/05:

لقد نظم المشرع الجزائري أساليب و طرق إعادة التربية و الإدماج الاجتماعي للمساجين في الباب الرابع من قانون 04/05 و قسمها إلى مرحلتين : إعادة التربية والإدماج في البيئة المغلقة أي داخل المؤسسة العقابية ، و إعادة التربية والإدماج خارج البيئة المغلقة باعتماد وسائل تختلف باختلاف مرحلة الاحتباس ، و جعلها تخضع لرقابة هيئات قضائية تسهر على متابعتها و دعم آليات إعادة تربية المحبوسين لإدماجهم اجتماعيا.31

: 8-1-1- أساليب إعادة التربية و الإدماج الاجتماعي في البيئة المغلقة

إن السجين يتخـذ في السجن عدة مظاهر للتعبير عما يختلج في نفسه سواء باللفظ كالثرثرة و النميمة و التلفيق عن طريق مخالطة المساجين الجدد الذين يزودونه بأخبار العالم الخارجي ، أو عن طريق الاتصال بمن سبقه إلى السجن و الذين يزودونه بأخبار العالم الداخلي فيتخلـى عن الصفات الشخصية و الطبائع الذاتية و يذوب في³² الشخصية الجماعية الجديدة بالتقليد و سواء بالكتابة أين يجد السجين مخرجاً للتنفيس عن حياته الماضية أو معاناته الحالية و عواطفه فيسلمها إلى الأخصائي النفسي قصد الاطلاع عليها أو يحتفظ بها لنفسه ، و قد يعبر السجين بالكتابة شاكياً لمدير السجن أو لأي موظف مختص و حتى للمنظمات الوطنية و الدولية للصعوبات التي يعاني منها داخل السجن ، و في حالات أخرى يقوم بالخرشة على الطاولات و الكراسي و المراحيض و الفناءات لتمرير رسائل معينة كالوشاية بمسجون أو بأحد الحراس أو لتحديد مواعيد مشفرة و إشارات غرامية.. كما قد يتخذ السجين وسائل أخرى للتعبير كالإضراب عن الطعام محاولاً جلب أنظار مسؤولي السجن و السلطات القضائية لمشاكله و التأثير عليهم للإسراع في اتخاذ إجراء معين لصالحه ، و قد يلجأ إلى تشويه جسمه و محاولة الانتحار كرسالة إنذار لحالة اليأس التي يعيشها. إضافة إلى كل ما سبق ، هناك أنماط اتصال أخرى تصدر عن السجين تساعد الأخصائي النفسي على مراقبة و معرفة مرجعية سلوكه كالتعبير و الارتسام الوجهي مثل الضحك و الحزن³³، و حركات اليد كالرفض و الوداع و استعمال الحيز المكاني كالمكوث في مكان واحد مدة طويلة و حتى انخفاض و ارتفاع الصوت و الاهتمام بالنظافة أو التفريط فيها ، فهي كلها دلالات لحالات نفسية يريد السجين من وراءها الحصول على العلاج المناسب من هنا فالتوجه التحديثي لمفهوم العقوبة يولي أهمية بالغة لمسألة إصلاح المحبوسين و إعادة إدماجهم في المجتمع ، و ما من شك أن القراءة الجديدة التي جاء بها قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجديد يمثل عصارة ما وصلت إليه القوانين و الأنظمة المقارنة في المعاملة العقابية الحديثة ، لا سيما تكريس مبادئ الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع و الجاني معا، عن طريق إعادة تربيته ثم إعادة إدماجه في المجتمع .

8-1-2- أساليب إعادة التربية و الإدماج الاجتماعي خارج البيئة المغلقة

تناول المشرع الجزائري أساليب إعادة التربية و الإدماج الاجتماعي للمساجين خارج البيئة المغلقة في المواد من 100 إلى 111 من قانون 04/05 تكملة لنظام البيئة المغلقة و قسمها إلى نظام الورشات الخارجية ، نظام الحرية النصفية و مؤسسات البيئة المفتوحة. و هي أساليب تقرب المحبوس من نظام الحياة الحرة ، و تقوم على أساس قبوله مبدأ الطاعة دون لجوء إدارة المؤسسة العقابية إلى استعمال أساليب الرقابة المعتادة ، و على شعوره بالمسؤولية اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه ، و تنبئ عن تحسن سلوك المحبوس و تجاوبه مع برامج إعادة التأهيل ما يجعل إدارة المؤسسة

العقابية تعامله بثقة وبالتالي فإن تنفيذ برنامج إصلاح العدالة يعد أولوية وطنية باعتباره ركنا أساسيا في بناء دولة الحق و القانون ، هذا الإصلاح الذي أولى أهمية قصوى لعصرنه قطاع السجون من خلال رسم معالم سياسة عقابية حديثة تواكب مسارات الأنظمة الدولية المتطورة في هذا المجال³⁴.

و من هذا المنطلق و بعد التحول الذي عرفته السياسة العقابية الحديثة و التي ترجح كفة إعادة التربية و الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ضمن المجتمع مجددا ، بما يضع حدا لسياسة الحبس من أجل الحبس و العقاب من³⁵ أجل العقاب إذ هي سياسة غير مجدية و عقيمة من حيث أنها لا تفضي إلى تغيير سلوك المحبوس بما يحقق اندماجه بنجاح في المجتمع و يضع حدا لظاهرة معاودة الجنوح و الإجرام في سبيل ذلك ، شرع المشرع في إدخال إصلاحات على المنظومة العقابية شملت الجوانب³⁶ القانونية و التنظيمية و الهيكلية و في مقدمتها صدور قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين رقم 04/05 و الذي ألغى الأمر رقم 02/72. 37.

9- الرعاية اللاحقة بعد الإفراج عن المحبوس³⁸

غالبا ما يواجه المحبوس المفرج عنه حديثا صعوبات و عقبات و ظروف قاسية تعيقه في اندماجه مجددا في المجتمع و الانخراط في الحياة العملية كبقية أفراد المجتمع ، و هذا ما يسمى بأزمة الإفراج أو أزمة الثقة بين المحبوس المفرج عنه و بين الناس في قبوله بينهم أو رفضهم له¹. و هذا ما نوهت إليه روح القاعدة 80 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين "يجب أن توجه العناية ابتداء من تنفيذ العقوبة إلى مستقبل المسجون عقب الإفراج عنه". و على هذا الأساس ، فمن الضروري أن يتحمل المجتمع المدني مسؤوليته في محاربة الجريمة و القضاء على مسبباتها إذ أن واجب المجتمع لا ينتهي بالإفراج عن المسجون ، و لذلك يجب أن توجد هيئات حكومية أو خاصة قادرة على مد المسجون المفرج عنه برعاية لاحقة فعالة تهدف إلى تقليل التحامل عليه و إلى إعادة تأهيله الاجتماعي

و هذا ما يؤكد أن عملية إعادة تربية و إدماج المحبوس اجتماعيا هي عملية متكاملة و متواصلة ، ذلك أن الرعاية اللاحقة تدخل ضمن مضمون المعاملة العقابية الحديثة ، خاصة و أنها تكمل هدف العقوبة المتمثل في إصلاح و إعادة الإدماج و هي المرحلة الثانية من مجمل مضمون عملية الإدماج الحديثة التي أقرها تنظيم السجون 04/05 ، و الذي نص في المادة 114 منه على أن " تؤسس مساعدة اجتماعية و مالية تمنح للمحبوسين و المعوزين عند الإفراج عنهم " و قد صدر قرار وزاري مشترك يحدد طريقة و كفاءات تنفيذ إجراء منح المساعدة الاجتماعية و المالية لفائدة المحبوسين المعوزين عند الإفراج عنهم و بموجبها يتحصل المحبوس المعوز على:

أ- مساعدة عينية: ألبسة، أدوية ...

ب- مساعدة مالية : نفقات النقل و المحددة ب 2000 دج.

و يتم إعداد ملف من طرف المحبوس المستفيد منها و يتعين على مدير المؤسسة العقابية إعداد تقارير سنوية مفصلة تتضمن حصيلة المساعدات الاجتماعية و المالية و ترسل إلى السلطات الوصية (إدارة السجون).

ج- إلى جانب المساعدات و التبرعات التي يتلقاها المحبوس عند الإفراج عنه و حرصا من المشرع الجزائري على إزالة العقبات و الصعوبات التي تواجه المخرج عنه من نفور أفراد المجتمع عنه، بسبب سوابقه الإجرامية و احتقاره و يرفضون قبوله في أي مهنة أو عمل مما يسبب تهميشه و معاودته الانحراف و الإجرام ، نص في المادة 115 من القانون أعلاه على إنشاء مؤسسة عمومية تقوم بتشغيل اليد العاملة العقابية.

و قد بلغ عدد المخرج عنهم المدجنين في إطار الأنشطة ذات المنفعة العامة 83 مستفيدا خلال شهر أفريل 2006.

و من هنا وما تم تقديمه من توضيح حول مضمون عملية الإدماج ، بأنها تبدأ بإخضاع المحبوس خلال تنفيذ عقوبته السالبة للحرية إلى نظام علاجي بالتركيز على مجموعة من التدابير الجزائية و الاجتماعية و التربوية و النفسية و الطبية داخل المؤسسة العقابية و مواصلة العملية إلى ما بعد إطلاق سراحه بإمداده بالرعاية اللاحقة نقول وأنه إلى جانب تعزيز أساليب إعادة التربية و الإدماج ، تضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ترتيبات لتطبيق العقوبات على مستويات مختلفة ، و يتيح التعاطي فرديا مع الحالات و تكييف العقوبات لأسباب استثنائية إنسانية و تربوية و صحية من خلال تمكين المحبوس من التمتع بأنظمة إعادة الإدماج الجديدة نتعرض إليها كما يلي:

أن عملية إعادة تربية و إدماج المحبوسين اجتماعيا تجد إطارها الفعال خلال مرحلة سلب الحرية، أي داخل الوسط المغلق باعتباره المكان المناسب لإخضاع المحبوسين لأساليب المعاملة العقابية الحديثة ، بحكم ما تتوفر عليه المؤسسة العقابية من إمكانيات مادية و بشرية هائلة تجعل من تطبيق برامج إعادة التربية و الإدماج الاجتماعي المستحدثة بموجب القانون الجديد ، و التي ترجح كفة الإصلاح و إعادة الإدماج و التأهيل عن طريق تغيير و توجيه سلوك المحبوسين إلى ما يفيد إعادة إدماجهم ضمن المجتمع بعد إطلاق سراحهم و استرجاع حريتهم.

الخاتمة:

لقد تمحور بحثنا حول طرح إشكالية هامة تتعلق بظاهرة تهميش الأفراد خريجي السجون و كيفية الحد من هذه الظاهرة من خلال إستراتيجية الإدماج بقصد الارتقاء بهذه الفئة الاجتماعية إلى حياة أفضل، باعتبار أنهم فاعلين اجتماعيين قادرين على المساهمة الإيجابية في النسق الاجتماعي الكلي.

إذن ففضية استعادة السجين لحيته، لا تعني بالضرورة، أن هذا الأخير بإمضائه للعقوبة المحكوم بها وراء القضبان سيتمكن من التخلص من عبء الجريمة ومن تكاليفها الحاطة بالكرامة، فكثيرا ما يتعرض السجين بعد إطلاق سراحه للنظرات المزدرة والشامتة من طرف الآخرين، فتصبح لديه فكرة إعادة الاندماج في المجتمع صعبة المنال، وحلم رد الاعتبار لنفسه ومحيطه الأسري بالخصوص مجرد وهم لا يستقيم مع مجتمع لا يرحم. فالنظرة الدونية التي تبخس من قدر وقيمة الإنسان لمجرد سابقه سجنية في حياته، هي نفسها النظرة التي قد تدفع أي سجين غادر المعتقل، ولم يتسلح بالعزيمة القوية، للعودة مرة أخرى إلى السجن. إلا أن هناك حالات تمكن فيها أشخاص عانقوا الحرية بعد تجربة السجن ومعاناته، من الحصول على الدعم والمساندة من طرف جمعيات مدنية أخذت على عاتقها إعادة تأهيل السجين بعد خروجه من مؤسسات الإصلاح وإعادة إدماجه في المجتمع، وذلك من خلال الرفع من معنوياته لخوض معركة الحياة الكريمة وعدم العودة للسجن.

فمصطلح الأفراد المساجين أصبح يطرح تحديات كبيرة على مختلف مكونات المجتمع المخول له بوضع استراتيجيات إدماج وتأهيل وتدريب مختلف أمور هذه الفئة، مثل سن القوانين والتشريعات التي تضمن حقوقهم ومراقبة تطبيقها بالشكل الذي يتيح فرص التمتع بكافة الحقوق والحريات دون إقصاء أو تمييز.

وبالتالي فإدماجهم يحتاج إلى أدوات وإلى إبداع طرق جديدة تمكن من إعطاء فرص أكبر للاندماج الاجتماعي والنفسي لهؤلاء الشباب وخاصة أن فكرة السجن كانت دائما إطارا مغلقا يدخله الإنسان ولا يخرج منه إلا بعد استعادة الحرية، لكن الإصلاح يعد فرصة لهؤلاء الشباب بالعودة.

فكيف نعيد إدماج آلاف ممن حكم عليهم بالمؤبد والإعدام ومن دونهما من الأحكام القاسية، ضحايا الفقر العويص والبطالة والبؤس والظلم الضارب في أعماق المجتمع؟ نعدهم ونمنحهم بالاندماج في المجتمع بعد أن يشيخوا في ظلمة الزنازن، أم نتركهم أحياء معذنين خلف الأسوار فيستريح من انحرافهم؟

الهوامش:

- (1) عبد اللطيف كدائي : برامج مؤسسات حماية الطفولة ومسألة الإدماج الاجتماعي للأحداث الجانحين " أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع "، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب 2005-2006، ص ص 35 ، 38.
- (2) محمد الغياط : السياسة الجنائية وحماية حقوق الحدث الجانح في المغرب رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في علوم التربية، الرباط، المغرب، 2006، ص 54.
- (3) جواد بشارة: التهميش الاجتماعي، أبعاد الظاهرة ودلالاتها، الحوار المتمدن، الطبعة الأولى، ص 20.
- (4) ليلي كرم: رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بين العزل والدمج، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الحوارات البشرية، ص 10
- مخولف إقبال ابراهيم: الرعاية الطبية والصحية ورعاية المعوقين، المكتب الجامعي الحديث، الأزراطة، الاسكندرية، 2000 ، ص 20
- (5) عبد الفتاح عثمان: المعاق رعاية وإدماج، الدار العملية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1992 ص ص 3 ، 4
- (6) وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن التونسي بالخارج، المعاقون في تونس وقاية ورعاية وإدماج، تونس، ماي 2008 ، ص 5.
- (7) نفس المرجع السابق، ص (102
- 11) (8) فهمي محمد سيد: السلوك الاجتماعي للمعوقين، دراسة في الخدمة الاجتماعية دار الثقافة للنشر والتوزيع، تونس، 1991 ص 38.
- (9) نفس المرجع، ص 39
- (10) سهيل إدريس، المنهل، الطبعة التاسعة، سبتمبر 1980 ص 561
- 11 سبينوا ز: رسالة في اللاهوت والسياسة، الفصل 16 ، ترجمة حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا، دار الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1977 ، ص - 384.385 :
- 12- جواد بشارة، التهميش الاجتماعي: أبعاد الظاهرة ودلالاتها، الحوار المتمدن، الطبعة الأولى
- 13-كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة عبد الغفار مكاوي، منشورات الجمل، 2002 ص 113
- 14 فهمي محمد سيد، واقع رعاية المعوقين في الوطن العربي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2005 ، ص 325
- 15 ليلي كرم، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بين العزل والدمج، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الحوارات البشرية.
- 17- عبد الاله بنمليح: الرق في بلاد المغرب والأندلس، الطبعة الأولى، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت لبنان، 2004، ص 130
- 18- محمد الفاضل بن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، نشر وتوزيع مكتبة النجاح تونس، 1977، ص 50
- 20- مصطفى، الشباب والإدماج المهني والاقتصادي في الجزائر، المحلة الجزائرية الدراسات السوسولوجية، جامعة جيجل، الجزائر، العدد الأول، جوان 2005 ، ص 40
- 22- عبد الفتاح عثمان، السجن رعاية وإدماج، الدار العملية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1992.
- 24- الناصف محمد ، تأملات في التربية والتعليم، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1984 ، ص 20
- 26-د/ اسحاق ابراهيم منصور: موجز علم الإجرام و علم العقاب ، الطبعة الثانية ، 1991، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 125 إلى 144.
- 28د/ محمد صبحي نجم : المدخل إلى علم الإجرام و علم العقاب ، الطبعة الثانية ، 1988 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 59 إلى 69.
- 29-د/ فتوح الشاذلي : علم العقاب ، طبعة 1993 ، الإسكندرية جمهورية مصر العربية ، ص 42 إلى 80.
- 31-أ/ احمد هبة : موجز أحكام الشريعة الإسلامية في التجريم والعقاب ، الطبعة الأولى ، 1985 ، عالم الكتب للنشر ، القاهرة ، ص 160 إلى 170
- 33- أ/ امزيان وناس : دور الأخصائي النفسي بالوسط العقابي ، مقال منشور بمجلة رسالة الإدماج ، العدد الثاني: المرجع السابق ، ص 28

- 34- محمد صبحي نجم: أصول الإجرام و العقاب، المرجع السابق، ص 169.
- 35- انظر القاعدة 64 من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين.
- 36- انظر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2006.08.02 الذي يحدد كفاءات تنفيذ إجراء منح المساعدة الاجتماعية و المالية لفائدة المحبوسين المعوزين عند الإفراج عنهم ، الجريدة الرسمية عدد 62 لسنة 2006.
- 37- انظر الجدول المرفق بالملحق رقم 2-ج و الذي يوضح نموذج عن قائمة المحبوسين المستفيدين من الإعانات و المساعدات الاجتماعية بمؤسسة إعادة التربية بتمنراست.
- 38- المعجم الوسيط، ج 61 ص 295.